

حركة الاشتراكيين الثوريين

مشروع برنامج استكمال أهداف الثورة المصرية

عيش - حرية -عدالة اجتماعية

كل السلطة والثروة للشعب

مشروع برنامج استكمال أهداف الثورة المصرية

حرية - عدالة اجتماعية - كرامة إنسانية
كل السلطة والثروة للشعب

المقدمة

حققت الثورة المصرية في عامها الأول ما لم يكن يتخيله أحداً. فقد هزت ملايين الجماهير المصرية التي انتفضت في جميع مدن مصر العالم كله وتمكنت من الإطاحة برأس النظام القديم وببرلمانه ودستوره بل تمكنت في استمراريتها من الإطاحة بحكومات متتالية كانت تحاول الالتفاف على الثورة وفرضت انتخابات برلمانية هُزِم فيها فلول النظام هزيمة فادحة. ولكن رغم كل هذه الانجازات فقد تمكن النظام القديم من البقاء من خلال مؤسسة الجيش وعلى رأسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومن خلال القوى السياسية الإصلاحية وعلى رأسها الإخوان المسلمين والذين قبلوا المساومة مع المجلس العسكري وبقايا النظام القديم بحيث تتوقف الثورة عند حد ديمقراطية برلمانية شكلية دون أي تغييرات تذكر في جوهر النظام من حيث المصالح الاقتصادية واستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية والإبقاء على نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية التي أذلت وأفقرت الغالبية العظمى من الشعب المصري. نحن الاشتراكيون الثوريون نعرف جيداً من تاريخ الثورات أن من يصنع نصف ثورة يحفر قبره بيديه. إن ما بدأه جماهير الشعب المصري في العام الأول من الثورة هو إحدى أكبر الثورات الشعبية في التاريخ المعاصر ولن تكتمل أو تتوقف هذه الثورة المجيدة إلا بتحقيق كامل المطالب التي اندلعت من أجلها. لعل أهم انجازات العام الأول هو ثقة الجماهير في قدرتها الهائلة على تغيير مسار التاريخ. هذه الجماهير من عمال وفلاحين وفقراء وطلاب ومثقفين وشباب ثوريين لن تتوقف عند الحدود التي يريد فرضها بقايا النظام القديم والإخوان. نحن الاشتراكيون الثوريون سنستمر في النضال حتى استكمال الثورة المصرية.

ولكن ماذا نعني باستكمال الثورة المصرية؟

كانت شعارات الثورة منذ بدايتها واضحة: الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.كل القوى السياسية اليوم تتبنى هذه الشعارات ولكن لكل منهم تفسيراً مختلفاً لها طبقاً لمصالح الفئات والطبقات التي تعبر عنها. وهنا تأتي أهمية البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل فصيل سياسي. فهي التي توضح بلا لبس ماذا نعني بالشعارات التي نرفعها. ومن هذا المنطلق نقدم برنامج الاشتراكيين الثوريين لاستكمال الثورة المصرية، آملين أن يساهم ذلك في توحيد صفوف الثوار في الميادين والمصانع وفي القرى والأحياء الفقيرة وفي الجامعات والمعاهد برؤية واضحة ومطالب واضحة تحت راية سياسية تمكننا معاً من مواجهة خطر الثورة المضادة ومن فضح من يريد أن يساوم في حق الجماهير المصرية وفي حق شهداء الثورة ومصابيها. راية توحد نضالاتنا وترشدنا في الشهور والأعوام القادمة من ثورتنا العظيمة.

العدالة الاجتماعية - السياسة الاقتصادية العامة

رؤية الحركة

كان جوهر السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل النظام القديم في العقود الثلاث الماضية، والتي تم التسريع بها وتعميقها في العقد الأخير، تعتمد على رؤية أساسها هو أن الطريق الوحيد للتنمية الاقتصادية وللمنافسة في السوق العالمية يكمن في تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتشجيع آليات السوق الحر. وبدلاً من أن تكون الدولة هي المستثمر الرئيسي في الاقتصاد يجب ترك هذه المهمة للقطاع الخاص من مستثمرين أجانب ومصريين. بل أصبح دور الدولة في هذا الإطار تشجيع هؤلاء وجذبهم بكافة الوسائل. أولاً من خلال بيع أصول القطاع العام لهم بأسعار "تنافسية"، ثانياً من خلال تحرير أسواق السلع من كافة المعوقات مثل الدعم والتسعير الإجباري، وثالثاً من خلال مزايا ضريبية استثنائية تجعل من البلاد جنة للربح الرأسمالي السريع ويسهل نقل هذه الأرباح إلى أي مكان في العالم. وكانت النتيجة المنطقية لتلك السياسات هي ظهور احتكارات ضخمة خاصة، أجنبية ومصرية، في كافة المجالات الاقتصادية، وتركيز غير مسبوق للثروة في يد تلك الاحتكارات. وكان من دفع الثمن بالطبع هم الفقراء الذين سلبت حقوقهم ومكتسباتهم، وشردوا من وظائفهم وأراضيهم ومساكنهم، وحرموا من الخدمات الأساسية التي كانت الدولة تتكفل بها، وانهارت أجورهم الحقيقية أمام أسعار أصبحت "حرة" تحددها فوضى البورصات والأسواق العالمية. ولم تحقق تلك السياسات أي تنمية حقيقية أو رخاء كانوا يوعدون الجماهير بها. بل تحولت البلاد إلى جنة أرباح لأقلية صغيرة، وجحيم من الفقر للغالبية العظمى. أما حزب الأغلبية الجديد- حزب الحرية والعدالة- فهو يتبنى نفس السياسات الاقتصادية للنظام القديم. فهو يدافع عن اقتصاد السوق، ويتشارك مع نفس المؤسسات والشركات الدولية وكبار رجال الأعمال المحليين الذين كان يخدم مصالحهم النظام القديم.

أما برنامجنا فنستهدف من خلاله تغييراً جذرياً في تلك السياسات الكارثية. نريد سياسات اقتصادية تخدم مصالح الغالبية وليس الأقلية. سياسات تلبي الاحتياجات الأساسية للجماهير من أجور عادلة وحق للعمل وخدمات ضرورية مثل الصحة والتعليم والسكن. هم يريدون تحويل كل شيء، بما فيه البشر، إلى سلع تباع وتشترى طبقاً لفوضى الأسواق، ونحن نريد تجاوز فوضى السوق من خلال نظام اقتصادي جديد يعكس بشكل مباشر مصالح واحتياجات الأغلبية. وبالطبع لا يمكن تحقيق ذلك سوى من خلال دولة تقوم بالدور الرئيسي في الاقتصاد، دولة تكون مسئوليتها الرئيسية ليس تنمية أرباح رجال الأعمال بل تنمية الموارد لتحسين وتطوير معيشة الأغلبية.

سياسات ومطالب الحركة

١- وقف عملية الخصخصة والتوسع في الاستثمارات العامة الإنتاجية والتنموية وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة عن العمل

٢- فرض ضرائب تصاعدية وفقاً لشرائح الدخل بحد أقصى ٨٠٪ وإعفاء صغار الملاك من الضرائب بدلاً من القانون الحالي الذي يوحد الضرائب بحد أقصى ٢٠%

٣- تسعيرة جبرية للسلع الأساسية ومضاعفة الدعم في الموازنة العامة للدولة لصالح الموظفين والعمال ومحدودي الدخل

٤- تأميم الشركات الاحتكارية في مجالات الحديد والأسمنت والطاقة والاتصالات والغذاء والدواء والسماد والشركات العقارية الكبرى والسلع الضرورية الأخرى بدون تعويض

٥- وقف سداد أقساط وفوائد الديون الخارجية التي راكمها النظام السابق وإعادة توجيهها للاستثمار العام في الصحة والتعليم والسكن

٦- وقف التعامل نهائياً مع الصندوق والبنك الدوليين
٧- مبادرة الدولة بسلسلة من المشاريع الكبرى في مجال المواصلات والسكن والصناعة لتشغيل ملايين الشباب
٨- إعادة تنظيم إنفاق واستثمارات الدولة لتحقيق المساواة بين المحافظات المصرية المختلفة

المحور الاجتماعي
العمال

رؤية الحركة

واجه العمال والموظفين وكافة الأجراء هجوماً عنيفاً ومنظماً على حقوقهم ومكتسباتهم ومستوى معيشتهم خلال العقود الثلاث الماضية فجوهر سياسات التحرير الاقتصادي تكمن في تعظيم أرباح الشركات الكبرى على حساب أجور ومعيشة الكادحين أي تكثيف استغلالهم لمراكمة رأس المال والثروات. وقد شهد عمال وموظفي الحكومة والقطاع العام تقليصاً كبيراً في أجورهم الحقيقية وتم تشريد قطاع كبير منهم من خلال المعاش المبكر في حين توقف تشغيل الخريجين تماماً تقريباً من قبل الدولة بحيث انضموا جميعاً إلى جيش البطالة الذي يزداد حجمه يوماً بعد يوم. أما في القطاع الخاص فيواجه العمال والموظفين ظروفاً غير آدمية من حيث ساعات وكثافة العمل وتفاهة الأجور وغياب أي ضمانات أو تأمينات تذكر. كان هناك خلال الفترة الناصرية نوع من العقد الاجتماعي بحيث حصل العمال والموظفين على مكتسبات وضمانات ذات شأن في مقابل الانتزاع القسري من قبل الحكم لكافة حقوقهم النقابية والتنظيمية والسياسية وكانت هذه هي الأرضية التي مكنت النظام القديم من الهجوم على مكتسبات العمال والموظفين بتأييد ومشاركة كاملة من التنظيم النقابي الحكومي. وما رأيناه خلال الأعوام الماضية من صعود جديد للحركة العمالية والحركات المطلبية في صفوف الموظفين والمهنيين والدور المحوري الذي لعبته الحركة العمالية خلال الثورة المصرية هو بداية ملأ الفراغ الذي تركه انهيار العقد الاجتماعي الناصري بكل ما يعنيه ذلك من إمكانيات ليس فقط لبناء حركة عمالية نقابية مستقلة بل أيضاً إمكانية وقف السياسات الرأسمالية والبدء في بناء بديل سياسي جماهيري عمالي ولكن هذه الفرص والمهام ليست سهلة أو بسيطة ولا يجب أن تعمينا الانتصارات التي تحققت أخيراً عن العمل الدءوب طويل المدى الذي تحتاجه الحركة لتحقق أهدافها.

مطالب وسياسات الحركة

١- حد أدنى للأجور لا يقل عن ١٢٠٠ جنيه شهرياً لكل من يعمل بأجر سواء كان يعمل لدى الدولة أو القطاع الخاص

٢- وضع حد أعلى للأجور لمن يعملون في منشآت العمل التابعة للدولة والخاصة بما لا يزيد عن عشرة أمثال الحد الأدنى

٣- وضع حد أدنى للمعاش لا يقل عن الحد الأدنى للأجور

٤- صرف إعانة بطالة لكل من لا يجد فرصة عمل بما لا يقل عن نصف الحد الأدنى للأجور

٥- صرف علاوة دورية سنوية لكل من يعمل بأجر لا تقل عن ١٠ ٪ من الأجر الشامل

٦- رفع علاوة غلاء معيشة توازي نسبة زيادة الأسعار سنوياً مع مراعاة الأعباء العائلية للعامل (ربط الأجور بالأسعار)

٧- استرداد أموال التأمينات الاجتماعية التي نهبتها الدولة من صندوق التأمينات الاجتماعية

٨- وضع حد أقصى لساعات العمل ٤٠ ساعة في الأسبوع

٩- تثبيت العمالة المؤقتة وإلغاء العمل المؤقت في الأعمال التي لها صفة الديمومة وتدخل في نطاق عمل المنشأة

مع التزام الدولة بتعيين الخريجين والباحثين عن عمل بأسبقية القيد في مكاتب العمل وسنوات التخرج

١٠ - حظر فصل العمال إلا بواسطة السلطة القضائية والقضاء بإعادة العامل المفصول تعسفياً إلى عمله وعدم الاكتفاء بتعويضه

١١ - حظر تشغيل الأطفال أقل من ١٥ سنة

الفلاحين

رؤية الحركة

شن النظام المصري ورجال الأعمال حرباً لا هوادة فيها على الفلاحين الفقراء خلال العقدين الماضيين. فتم التراجع عن قوانين الإصلاح الزراعي ونزع الأرض من الفلاحين لصالح الملاك القدامى والمستثمرين الجدد وتم إلغاء قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر والتي كانت تحمي المستأجر من جشع وسيطرة الملاك وتم تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وخصخصة الشركات المنتجة لها والمتاجرة فيها وتم تحرير أسعار المحاصيل بحيث أصبح الفلاح معرض مباشرة لفوضى الأسواق والأسعار العالمية. وكان نتيجة كل ذلك هو تركيز جديد للملكية الزراعية في أيدي الفلاحين الأغنياء والمستثمرين في حين تحول غالبية الفلاحين إما إلى معدمين لا أرض لهم أو ذوي حيازات لا يكفي دخلها إطعام عائلة وقد وصلت نسبة من يملكون ٤ فدان فأقل ٩٣ ٪ من إجمالي عدد الملاك، ويملكون نصف إجمالي المساحة، بينما من يملكون من ١٠ فدان إلى أكثر من ١٠٠ فدان يشكلون ٢٪ من الملاك تقريبًا ويملكون ما يقرب من ٣٤ ٪ من المساحة المنزرعة. وقد زاد من عملية الإفقار والتجويع هذه تحرير الائتمان الزراعي والزيادة الرهيبة في قيمة الفائدة على ديون الفلاحين بحيث أصبح قطاع واسع من الفلاحين الفقراء غير قادر على دفع أقساط ديونه ومضطر للتنازل عن أرضه للبنوك والمستثمرين والفلاحين الأغنياء. هذه الحرب على فقراء الفلاحين تستدعي تنظيم حرب مضادة يستعيد فيها الفلاحين حقوقهم المهدرة.

مطالب وسياسات الحركة

١- تأميم صناعة وتجارة السماد وتوجيه منتجاته للسوق المحلي بدلاً من التصدير

٢- إعادة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، الأسمدة، التقاوي، المبيدات

٣- تحديد أسعار مناسبة للمحاصيل الأساسية وعلى رأسها القمح والقطن لتشجيع الفلاحين على زراعة تلك المحاصيل

٤- عودة مسئولية الدولة لتسويق القمح والقطن عن طريق الجمعيات التعاونية ودعمها من الدولة

٥- إعفاء صغار الفلاحين (من يملكون حتى خمسة أفدنة) من كافة ديونهم لبنك التنمية والائتمان الزراعي

٦- تخفيض فائدة البنك من ١٦% إلى ٥% من أجل مساعدة صغار الفلاحين

٧- الحفاظ على مجانية مياه الري

٨- إلغاء القانون ٩٦ لسنه ١٩٩٢ الخاص بالعلاقة الايجارية في الأراضي الزراعية، والعودة إلى نظام عقد الإيجار الدائم

٩- مصادرة المزارع الكبيرة وإدارة الأرض بواسطة تعاونيات المزارعين

١٠ - إجراء إصلاح زراعي جديد بحد أقصى للملكية ٥ فدان للعائلة

النساء

رؤية الحركة

يشكل النساء حوالي ٣٠٪ من العمالة الصناعية ونحو ٤٥ ٪ من موظفي الدولة كما أن 33% من الأسر المصرية تعولها نساء منفردات. إذاً تشكل النساء المصريات جزءا لا يتجزأ من الطبقة العاملة المصرية بمعناها الواسع. ولا يمكننا الحديث عن توحيد صفوف العمال والموظفين في النضال من أجل حقوقهم بدون تبني المساواة الكاملة بين النساء والرجال في صفوف العمل. لكن النساء العاملات يواجهن أشكالاً متنوعة من التمييز ضدهن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تتنافى ليس فقط مع مبادئ المساواة ولكن، وهو الأخطر، تهدد بنسف الوحدة النضالية للعمال وخلق شروخ داخلها. فالنساء يتركز عملهن في الوظائف ذات الأجور الأدنى ويتعرضن للتحرشات والمضايقات في العمل وفي المواصلات وهن يحملن عبئاً مزدوجاً فيعملن ٨ ساعات في المصنع أو المكتب ثم يتحملن عبء العمل المنزلي وتربية الأطفال. والنساء يشكلن القطاع الأكثر تضرراً كعاملات من سياسات التحرير الاقتصادي فهن أول من يتم الاستغناء عنهن (نسبة البطالة بين النساء في قوة العمل ضعف نسبة الرجال). أضف إلى ذلك أن قطاعين هامين من العمالة النسائية محرومان من الحماية القانونية في قانون العمل وهما العمالة المنزلية والعمالة الزراعية النسائية.

كذلك تتعرض النساء لاضطهاد ذي جذور ثقافية يستخدمها النظام والإعلام وأصحاب العمل لترسيخ مفاهيم رجعية تساعدهم في التحكم في النساء والرجال معاً. وقد ساعد بالطبع على انتشار وهيمنة هذه المفاهيم الجماعات الإسلامية والإخوان المسلمين ويتضمن ذلك أفكار حول دونية النساء وحول أن دورهن الأساسي في البيت وليس في العمل، وأن مهمتهن هي في خدمة وإسعاد الرجال وأنه يجب تقليص مخالطتهن بالرجال سواء في التعليم أو الشارع أو العمل. هناك توافق شديد بين هذه الرؤية الدونية التقليدية للنساء وبين الرؤية الرأسمالية التي تستخدم النساء لترويج بضاعتها وتحول جسد النساء لسلعة في خدمة المستهلكين الرجال. كل هذه الرؤى والأفكار لا تضر النساء العاملات وحدهن بل تضر العمال أيضاً، فكيف لهم أن يوحدوا صفوف العمال في المصنع وثلثهم من النساء إذا كان يرى أنهن لا يجب أن يعملن أصلاً؟ وكيف يمكن للنساء العاملات أن يقفن كتفا بكتف مع زملائهن إذا كانوا مقتنعين بأن دور النساء الأساسي ليس كعاملات في المصنع بل أن الظروف وحدها هي التي دفعتهن لترك المنزل؟

خارج نطاق العمل تشكل النساء المصريات أكثر من نصف المجتمع. وإذا كان من السهل نوعا الحديث عن حقوق النساء العاملات في أماكن العمل والمواصلات والشارع الخ، إلا أن قضايا النساء في الفضاء الخاص (الأسرة – المنزل) لا تزال حكرا على منظمات المجتمع المدني الفوقية، غائبة عن التناول السياسي، رغم أنها انعكاس للمفاهيم المجتمعية الذكورية السائدة التي تجعل من النساء مواطنات من الدرجة الثانية الأمر الذي ينعكس بشكل خاص في القوانين التي لا تقتصر على قوانين الأحوال الشخصية وإنما تمتد أيضا إلى عدد من القوانين الجنائية مثل النص على تخفيف العقوبة في حالات قتل النساء على خلفية الشرف. فلا زالت الفتيات يعانين من حالات الزواج المبكر (والذي يوشك البرلمان أن يشرع له فيسمح بتزويج الفتيات متى بلغن حتى لو لم يتجاوزن التاسعة من العمر) والطلاق أحادي الجانب من الزوج مقارنة بما تعانيه النساء للحصول على نفس الحق (الأمر الذي سوف يتفاقم في حال أصدر البرلمان قانون منع الخلع) والعنف المنزلي الذي تتعرض له الزوجات والفتيات على السواء ويصر المجتمع على التعامل معه باعتباره شأن خاص على العكس من كافة جرائم العنف الأخرى.

نحن نرفض الرؤية التقليدية للمرأة ونرفض أيضاً الرؤية الرأسمالية للمرأة. نرفض عبودية المرأة في العائلة وتسليعها في السوق نريد مساواة كاملة بين الرجل والمرأة في العمل والحقوق ومشاركة متساوية في الأسرة والمجتمع

مطالب وسياسات الحركة
في مجال العمل

١-إعادة العمل بأجازات الأمومة (أجازة الوضع وأجازة رعاية الطفل)
٢- تشديد الردع والعقوبات على التحرش الجنسي بالنساء في أماكن العمل والمواصلات والساحات العامة
٣- إلزام صاحب العمل لكل منشأة بها أكثر من 50 عامل أو عاملة أن توفر حضانة مجهزة لأطفال العاملين بها تحت سن المدرسة والردع الشديد لكل صاحب عمل يتملص من هذا الالتزام بالتلاعب في أعداد العاملين لديه سواء كانوا رجالا أو نساء.
٤- اعتبار الإنجاب مسئولية مجتمعية تتولاها النساء ومن ثم كفالة حقهن في إجازات وضع ورعاية طفل
٥- توسيع وزيادة ميزانية الرعاية والتوعية الصحية للنساء

وفي مجال الحقوق الشخصية

٦-تعديل قوانين وإجراءات الطلاق بحيث يستدعي الطلاق مثول الطرفين أمام القاضي مع إبلاء الأولوية في الحضانة لما فيه مصلحة الأبناء، علما بأن النظام الحالي يجعل سهولة الطلاق مطلقة بالنسبة للزوج وشديدة الصعوبة على النساء الفقيرات على وجه الخصوص
٧- تجريم العنف المنزلي ضد النساء سواء تعرضت له الزوجات أو الفتيات أو العمالة النسائية المنزلة
٨- حرية النساء في ملبسهم ومظهرهم ومنع التمييز بسبب ارتداء الحجاب أو عدم ارتدائه

الأقباط

رؤية الحركة

لا يخفى على أحد كيف تعمقت وتوسعت رقعة الفتنة الطائفية في عصر مبارك وكيف يستخدم هذا السلاح الفتاك لحرف غضب الجماهير من مواجهة من ينهب حقوقهم ومكتسباتهم إلى مواجهة بعضهم البعض على أسس طائفية. إن التمييز ضد الأقباط من قبل الدولة في التعليم والإعلام والوظائف والترويج لمزيد من التمييز ضدهم من قبل الحركة الإسلامية وعلى رأسها الإخوان المسلمين والسلفيين ومن الجانب الآخر يستخدم بعض أقباط المهجر ورقة الفتنة الطائفية بالمزايدة والتضخيم والافتعال ليزيد من الطين بله، فيما تلعب الكنيسة المصرية دوراً في محاولة الهيمنة الثقافية والاجتماعية على جموع الأقباط وعزلهم وتقوقعهم وإبعادهم عن المشاركة الاجتماعية والسياسية.

وقد كان للاستعمار دوراً تاريخياً في تأجيج الصراعات الطائفية في مصر وفي باقي المستعمرات ولم تكن قضية الفتنة الطائفية بعيدة أبداً عن استراتيجيات الاستعمار الأمريكي والصهيوني الحديث. في العراق بين السنة والشيعة وفي لبنان بين المسيحيين والسنة والشيعة وفي مصر بين الأقباط والمسلمين فهم كما كان البريطانيون من قبلهم يعرفون قوة هذا السلاح ويستخدمونه لتحقيق مصالحهم في المنطقة مستخدمين شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية لارتكاب أبشع الجرائم في حق الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد رأينا خلال الثورة كيف استخدمت قوى الثورة المضادة سلاح الفتنة الطائفية لحرف الثورة عن أهدافها، ولكننا رأينا أيضاً مظاهرات عشرات الآلاف من شباب الأقباط يؤكدون أنهم جزء لا يتجزأ من الثورة المصرية رغماً عن الثورة المضادة وحلفائها من الإسلاميين.

لكن الأسباب الأعمق للفتنة الطائفية والتي مكنت كل هذه الأطراف من استخدامها كل منهم لمصالح مختلفة، تكمن في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها سياسات التحرير الاقتصادي والرأسمالية. فكلما قلصت الدولة من خدماتها الصحية والتعليمية والسكنية والتوظيفية كلما لم يجد فقراء المسيحيين سوى الكنيسة والمؤسسات المسيحية ليلجئوا إليها من أجل تلبية هذه الحاجات الضرورية. ونفس الوضع بالنسبة لفقراء المسلمين فهم يلجئون للجامع وللمؤسسات الإسلامية بحثاً عن العلاج والتعليم والسكن والوظيفة. ويخلق ذلك بدوره انقساما ثقافياً وحياتياً بين المسيحيين والمسلمين الفقراء ويجعلهم تربة خصبة للفتنة الطائفية وللخرافات والأكاذيب عن بعضهم البعض ويعتبر ذلك كله من التحديات الضخمة التي تواجه الثورة المصرية ووقوداً جاهزاً لقوى الثورة المضادة وحلفائهم من السلفيين من جانب ومؤسسة الكنيسة القبطية من الجانب الآخر. فبدون توحيد الفقراء والكادحين مسلمين ومسيحيين على أساس مصالحهم المشتركة ضد طبقة الأعمال بأقباطها ومسلميها سيظل سلاح الفتنة يعطل ويحرف الحركة ويمكن النظام والطبقة الحاكمة من الديانتين من تفتيتها وإضعافها. ولكن الوحدة بين الكادحين من الديانتين لا تأتي بالشعارات الجوفاء (الدين لله والوطن للجميع) فعلى العامل المسلم أن يرى أن مصلحته ومصلحة طبقته تكمن في جزء أساسي منها في محاربة كافة محاولات التفرقة بما فيها أشكال التمييز ضد المسيحيين سواء من قبل الدولة أو الحركة الإسلامية وعلى العامل المسيحي أن يعي بأن مصلحته الحقيقية في التضامن مع زميله المسلم وليس في التقوقع داخل الكنيسة أو الرضوخ لشائعات أقباط المهجر. وهذه العملية تحتاج إلى كثير من الحساسية والتوعية الصبورة والتي تغيب عنها اليسار واختبأ وراء شعاراته التاريخية الجوفاء.

مطالب وسياسات الحركة

١-الدفاع عن حرية العقيدة والممارسة الدينية
٢-توحيد قوانين وتصاريح إنشاء أماكن العبادة
٣-رفض وفضح كافة أشكال التمييز في الوظائف أو المناصب على أساس ديني
٤- تعديل القوانين ونصوص الدستور التي تتناقض مع المساواة الكاملة في المواطنة
٥- تعديل المناهج التعليمية بحيث تعبر بحق عن التنوع الديني والثقافي في التاريخ المصري في فتراته المختلفة
٦- رفض أي تدخل أجنبي في المسألة الطائفية وفضح كافة المحاولات لاستخدامها لمصالح استعمارية في المنطقة
٧- تعديل قوانين الأحوال الشخصية بحيث تعادل بين الانتماء الديني وبين الحقوق المدنية المتساوية بين المواطنين

قضايا الخدمات العامة
الصحة

رؤية الحركة

لعل أكبر جرائم السياسات الرأسمالية في مصر يقع في مجال الصحة.فقد تحولت الصحة في مصر من حق تكفله الدولة لكل المواطنين إلى سلعة يشتريها القادر ويموت دونها غير القادر. فكل خطط الدولة في هذا المجال تتمحور حول تجميد الاستثمار في المستشفيات العامة (المؤسسة العلاجية والتأمين الصحي) والاعتماد بشكل متزايد علي القطاع الخاص الهادف للربح في تقديم الخدمات الطبية مع رفع الدعم عن الدواء نهائياً. وقد رأينا خلال العقود الثلاث الماضية نمواً غير مسبوق في المستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة الهادفة للربح والتي تقدم خدماتها بالطبع للأغنياء والشرائح العليا من الطبقة الوسطى في حين تدهورت وتقلصت الخدمات المجانية التي تقدمها المؤسسات العلاجية العامة بكل ما يعنيه ذلك من تدمير صحة الفقراء وموت الآلاف منهم في انتظار علاج لم تعد تقدمه الحكومة ونحن لا زلنا في بداية الطريق فالنظام الحاكم يريد خصخصة التأمين الصحي وتحويل المنظومة العلاجية بالكامل للقطاع الخاص. الصحة بالنسبة لنا حق أساسي يجب أن تقدمه الدولة للمواطنين فصحة الإنسان لا يمكن أن تكون سلعة يربح منها الأغنياء ويموت بسببها الفقراء

مطالب وسياسات الحركة

١- مضاعفة ميزانية المؤسسات العلاجية العامة بهدف التطوير والتوسع في نطاق الخدمات
٢-وقف كافة أشكال الخصخصة في مجال الصحة
٣- تأميم كبرى المستشفيات الخاصة
٤- وقف عمليات التخريب والفساد والرشوة في المؤسسات العلاجية العامة ووضعها تحت رقابة صارمة
٥- تسعيرة إجبارية مدعومة لكافة الأدوية الضرورية
٦- إعادة تفعيل تكليف الأطباء بحيث يكون توزيعهم متساوياً بين الأحياء والمحافظات المختلفة
٧- وضع كادر خاص للأطباء والممرضين والتقنيين بالمستشفيات بهدف مضاعفة أجورهم الهزيلة
٨- تطوير وتوسيع التعليم الطبي (الكليات ومعاهد التمريض) لزيادة الكفاءة ولمواجهة التحديات الصحية الضخمة التي تواجه
غالبية السكان من الفيروسات والسرطان وأمراض السكر والكلى وغيرها
٩-توفير كافة وسائل العلاج والرعاية الصحية الأولية بالمجان لجميع المواطنين كما في اغلب دول العالم، ومد مظلة التأمين الصحي لتغطي كل الاحتياجات العلاجية للجميع وإعادة الدعم للأدوية بما يجعل أسعارها في مقدور محدودي الدخل، وصرف كل الأدوية الأساسية التي يحتاجها مرضى الحالات الخطرة والمزمنة **بالمجا**ن

التعليم

رؤية الحركة

كما في حالة الصحة فقد دأب النظام القديم على تفريغ مجانية التعليم من مضمونها وتقليص ميزانيات التعليم بالنسبة للزيادة السكانية وتركيزها في التعليم الأعلى وهي كلها سياسات قد نتج عنها أن مصر بها نسبة أمية تزيد عن ٤٠٪ للرجال و٥٨٪ للنساء فوق سن ١٥. أما المدارس العامة فمع بطء بناء المدارس الجديدة بالنسبة للزيادة السكانية فقد وصل عدد الطلاب في الفصول إلى أكثر من ٥٠ طالب وأصبحت الوسيلة الوحيدة للتحصيل في هذه المدارس هي الدروس الخصوصية أي خصخصة فردية لعملية التعليم وبالطبع يؤدي ذلك إلى إقصاء الفقراء من العملية التعليمية حتى في المدارس العامة. ومن الجانب الآخر دخل القطاع الخاص بقوة في مجال التعليم وأصبح هناك آلاف المدارس الخاصة والأجنبية الهادفة للربح والعالية المصاريف وهكذا يصبح أمام أبناء الأغنياء طريقاً ممهداً للتعليم المتميز مع إقصاء عام للفقراء. وعلى مستوى الجامعات العامة نجد نفس السياسات فالزيادات في الميزانيات لا تتناسب مع الزيادة في أعداد الطلاب مؤدية إلى انهيار في مستوى التعليم وكما في حال المدارس فقد أنشأت عشرات الجامعات الخاصة (يقدر عدد الطلاب بها بأكثر من ٤٠ ألف طالب) هذه الجامعات تبيع تعليم متميز مقابل مصروفات لا يتمكن دفعها إلا أبناء رجال الأعمال والشرائح العليا من الطبقة الوسطى. وفي كل الجامعات المصرية يتم.قمع الحريات الطلابية والتحكم الأمني في اتحاداتها وبالتالي فهي جامعات بلا تعليم ولا حرية ولا مساحة للإبداع والحركة.

مطالب وسياسات الحركة

١- مضاعفة ميزانيات التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية
٢- حملة قومية لمحو الأمية يعبأ لها طلاب الجامعات والمعاهد العليا
٣- تأميم كبرى الجامعات والمدارس الخاصة وإنهاء التمييز الطبقي في مجال التعليم
٤- مضاعفة أجور المعلمين وإداريي التعليم بحيث تتناسب مع أعباء مهنتهم وتكلفة المعيشة في مقابل رقابة صارمة لمنع الدروس الخصوصية
٥- مضاعفة أجور مدرسي وأساتذة الجامعات وكافة العاملين بالجامعات لتمكينهم من تطوير وتحسين مستوى التعليم
٦-وقف كافة أشكال الخصخصة وزيادة المصاريف في الجامعات والمدارس
٧- ضمان مجانية التعليم في جميع المراحل من الابتدائي إلى الجامعي، وزيادة فترة التعليم الإلزامي، وتوفير العدد المطلوب من المعلمين المدربين لكافة المراحل التعليمية ومضاعفة رواتبهم، للقضاء على الدروس الخصوصية.. وإدارة جميع المؤسسات التعليمية بشكل ديمقراطي بواسطة مجالس منتخبة من العاملين بها، وإخضاعها لرقابة شعبية مباشرة

السكن

رؤية الحركة

تعرض حق السكن لغالبية فقراء مصر إلى هجوم على عدة جبهات في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، فكان أولا تقليص الاستثمارات العامة في الإسكان الشعبي وثانيا فتح الباب واسعا أمام الشركات العقارية الكبرى لبناء مشروعات سكنية عملاقة مخصصة للأغنياء وللطبقة الوسطى والتي أصبحت تشكل حزاما حول القاهرة الكبرى. وتأثير ذلك ليس فقط تحويل الاستثمار من العام إلى الخاص ومن إسكان الفقراء إلى إسكان الأغنياء ولكن أيضا خنق النمو الطبيعي للمناطق العشوائية التي يعيش فيها غالبية فقراء المدن (أكثر من ٦٠ ٪ من سكان القاهرة الكبرى) يعيشون في مناطق عشوائية ويزداد التكدس بها مع النمو الطبيعي والهجرة ومع زيادة الطلب على الوحدات السكنية ترتفع الإيجارات وأسعار العقارات في كافة العشوائيات. ومن جانب آخر فإن التحرير التدريجي للعلاقة بين المالك والمستأجر وإلغاء القوانين التي كانت تحمي المستأجرين من زيادة كبيرة في الإيجار أو طردهم من السكن تؤدي إلى فقدان قطاعات واسعة من الطبقة العاملة والوسطى لمساكنهم والبحث الدائم عن سكن في سوق عقاري "حر" ترتفع فيه الأسعار والإيجارات بلا توقف. وهكذا نجد الموقف اليوم في مدينة مثل القاهرة:٦٠ ٪ يسكنون عشوائيات مكدسة، مئات الآلاف يسكنون في العشش والخيام في حين يسكن ١٪ من السكان في منتجعات وفيلات بحدائق وملاعب جولف وحمامات سباحة وطبعا أسوار عالية وحراسة مسلحة. وفي نفس الوقت هناك أكثر من ٢مليون شقة مغلقة إلى جانب تلك المشروعات العقارية العملاقة والتي أصبحت ساحة للمضاربة وال"تسقيع" وتراكم الثروات العقارية. ولم بتوقف الأمر عند ذلك بل تشن الحكومة والشركات الكبرى حملات لا هوادة فيها لطرد سكان العشوائيات وتدمير منازلهم لإقامة مشاريع تجارية وسياحية مربحة على أنقاضها. هذا كان وضع السكن للفقراء في مصر مبارك كما في جميع المجالات من الحق إلى السلعة ومن الفقراء للأغنياء.

مطالب وسياسات الحركة

١-تركيز ٨٠ ٪ من ميزانية الإسكان لاستثمارات عامة لمشاريع الإسكان الشعبي مع مضاعفة تلك الميزانية

٢- مد العشوائيات بكافة الخدمات الضرورية من كهرباء ومياه ومجاري وطرق وخدمات طبية وتعليمية ووقف عمليات الهدم والتشريد

٣- عودة القوانين التي تحمي المستأجر ووضع سقف للزيادة في الإيجارات

٤- تأميم كبرى الشركات العقارية بدون تعويض وتحويل استثماراتها نحو الإسكان الشعبي

الحرية والديمقراطية

رؤية الحركة

أحد أهم محركات وأهداف الثورة كان وما يزال الإطاحة بنظام الاستبداد الوحشي الذي حكم مصر منذ عقود والذي وصل إلى قمة الديكتاتورية في عصر مبارك واستبداله بنظام ديمقراطي يحقق الحرية والكرامة للمواطن المصري وينتقل من خلاله الحكم إلى الشعب. وقد تمكنت الثورة المصرية من تحقيق خطوات هامة في الطريق نحو هذا الهدف. فسقط مجلسي الشعب والشورى وانهار حكم أسرة مبارك الديكتاتوري وتم انتخاب برلمان جديد بدرجة أكبر كثيراً من النزاهة والحرية. ولكن قلب النظام الاستبدادي القديم ما زال متحكماً في مصير العملية السياسية فالمجلس العسكري والمخابرات وبقايا المنظومة الأمنية في وزارة الداخلية وعلى رأسها جهاز أمن الدولة ما زالوا موجودين وما زالوا يلعبون نفس أدوارهم الاستبدادية. فالمحاكمات العسكرية والتعذيب والاعتقال والقمع الوحشي للاعتصامات والمظاهرات والإضرابات والعمل بالقوانين الاستثنائية تؤكد أن الديمقراطية البرلمانية الموجودة اليوم لها طبيعة شكلية ومنزوعة الصلاحيات وأن ما يسمى بالقلب الصلب لنظام الاستبداد القديم ما زال حياً ومازال يستخدم نفس الأساليب القديمة للدفاع عن مصالحه. وللأسف فإن القوى الإصلاحية الإسلامية التي فازت في الانتخابات قد قبلت بالوصول لمساومة مع تلك المنظومة القديمة في مقابل السماح لها بالمشاركة في السلطة. هذا يعني أن ما زال أمام الثورة المصرية الكثير لتحقيق ديمقراطية حقيقية وللتحرر من بقايا استبداد النظام القديم. ولعل أهم ما وضح خلال عام من الثورة هو تلك العلاقة الوثيقة بين مصالح من يملكون البلاد من كبار رجال الأعمال وبين منظومة الاستبداد، أي بين قضية السلطة وقضية الثروة فالاستبداد وحده هو الذي يحمي مصالح كبار رجال الأعمال وأي ديمقراطية حقيقية ستؤدي إلى فتح ملف توزيع الثروة في مصر. إن وجود برلمان حتى وإن كان منتخباً بشكل ديمقراطي وفي ظل تنازلات الأحزاب المنتخبة لصالح المجلس العسكري وبقايا النظام القديم لا يمكن أن يخلق أي تقدماً حقيقياً نحو الحرية وسلطة الجماهير.ما زلنا نحتاج للنضال من أجل خلق ديمقراطية شعبية مباشرة من خلال اللجان الشعبية في الأحياء والمصانع والقرى لتكون أداة ضغط على البرلمان ومع تطورها بديلاً له.

مطالب وسياسات الحركة

١- تشكيل مجالس ولجان شعبية منتخبة في انتخابات حرة مباشرة في الأحياء والقرى والمدن والمحافظات

٢-إخضاع كافة المؤسسات العامة كأقسام الشرطة والمرافق والمؤسسات التعليمية والعلاجية والشركات العامة للرقابة الشعبية

٣-ضمان تمثيل مندوبين منتخبين من العاملين في إدارة كافة المؤسسات الاستثمارية والخدمية

٤-إطلاق حرية تكوين الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية والروابط والإتحاد الطلابية، ورفع وصاية الدولة تماما عنها

٥-رفع أي قيود على حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، وإصدار الصحف والمطبوعات

٦-التأكيد على حق الاحتجاج السلمي للجماهير عبر الإضراب والتظاهر والاعتصام

٧-إطلاق حرية الفكر والإبداع الفني والبحث العلمي دون فرض رقابة

٨-الاستقلالية الكاملة للقضاء، وإدارة جميع الأجهزة القضائية بواسطة القضاة أنفسهم عبر الانتخابات المباشرة بينهم

٩-تحويل جهاز الشرطة إلى هيئة نظامية مدنية، وإعادة هيكلته وتصفية جميع مؤسسات القمع داخلها بما فيها الأمن الوطني – (النسخة المجددة من أمن الدولة) والأمن المركزي

١٠-إخضاع السجون وأقسام الشرطة للرقابة الشعبية والقضائية بصورة حقيقية ودائمة
١١-إلغاء حالة الطوارئ بالكامل وبلا استثناءات وكافة القوانين المقيدة للحريات وجميع المحاكم الاستثنائية بما فيها المحاكم العسكرية للمدنيين
١٢-إحالة جميع المسئولين عن التعذيب للمحاكمة مع تشديد العقوبات وعدم سقوط الجرائم بالتقادم

الكرامة والتحرر الوطني

رؤية الحركة

كان نظام مبارك خادماً أميناً لمصالح الاستعمار الأمريكي والصهيوني. فكان دوره الإقليمي في خدمة تلك المصالح هي الوجه الخارجي لسياسات النهب والاستبداد الداخلي فالمصالح الاقتصادية لكبار رجال الأعمال المصريين وكبار رجال الدولة والجيش. تشابكت بالكامل مع المصالح الاقتصادية والعسكرية لواشنطن وتل أبيب والرياض. وكل من كان يعارض تلك العمالة وذلك الإذلال الوطني كان يواجه اليد الغليظة للجهاز الأمني كما رأينا خلال الانتفاضة الفلسطينية واحتلال العراق وحصار غزة الإجرامي.

عمل نظام مبارك بدأب على خنق كافة أشكال المقاومة للاحتلال في المنطقة سواء في فلسطين أو لبنان أو العراق ولكن حتى بعد الإطاحة بمبارك نرى نفس السياسات العار للنظام القديم يعاد إنتاجها من جديد ليس فقط من قبل المجلس العسكري بل أيضاً من قبل الإخوان المسلمين الذين لا يفوتون فرصة دون طمأنة الشريك الأمريكي حول استمرار الشراكة الإستراتيجية أي استمرار عمالة النظام لواشنطن حتى وإن وصل الإخوان للحكم.

أما نحن فلن نقبل بعد ثورتنا المجيدة الاستمرار في سياسات العمالة المهينة للاستعمار وهذا ليس فقط لأن استعادة الكرامة. والاستقلال هو جزء أساسي من أهداف ثورتنا ولكن أيضاً لأن كل انتصار لمقاومة الاستعمار في منطقتنا هو انتصار على الثورة المضادة في مصر وكل انتصار جديد للثورة المصرية هو بمثابة رصاصة في بندقية المقاومة.

سياسات ومطالب الحركة

١-فتح معبر رفح بشكل كامل ودائم ووقف الدور المشين للنظام المصري قبل وبعد الثورة في خنق الشعب الفلسطيني

٢-إنهاء كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنع دخول الصهاينة للأراضي المصرية

٣-وقف تصدير الغاز والأسمنت وكافة السلع الأخرى للكيان الصهيوني وقطع كافة العلاقات التجارية والاقتصادية معه

٤-إلغاء اتفاقية الكويز

٥-إغلاق السفارة الصهيونية في مصر وسحب السفير المصري من تل أبيب وقطع كافة العلاقات الدبلوماسية مع الكيان
الصهيوني

٦-وقف كافة التسهيلات للقوات الأمريكية على الأراضي المصرية ووقف كافة التدريبات المشتركة ورفض المعونة العسكرية

٧-إلغاء اتفاقية كامب ديفيد بشكل نهائي

8-دعم المقاومة الفلسطينية بكافة السبل الممكنة

الخاتمة

هذه إذاً هي الخطوط العريضة لبرنامج الاشتراكيين الثوريين. هذا هو تصورنا للخطوات الضرورية لاستكمال الثورة المصرية. برنامجاً يطرح أنه لا عدالة اجتماعية دون إعادة توزيع الثروة في مصر ولا حرية دون استكمال عملية التطهير وخلق تشكيلات جماهيرية ديمقراطية مباشرة ولا كرامة وطنية دون استقلال حقيقي عن مصالح الاستعمار الأمريكي وعن الصهيونية والخليج النفطي والوقوف إلى جانب المقاومة.

إن تحقيق هذا البرنامج يستدعي بناء تنظيماً قوياً وجماهيرياً قادر على منافسة القوى الإسلامية والليبرالية وعلى مواجهة الثورة المضادة. ونحن ندعو كل من يوافق على رؤيتنا وبرنامجنا للانضمام لحركتنا وللنضال معنا لنبني سوياً منبراً لكل المستغلين والمضطهدين في مصر وفي مقدمتهم الطبقة العاملة المصرية. انضموا إلينا لنهزم معاً قوى الثورة المضادة والمنافقين بأنواعهم.

ولنستكمل معاً مهام الثورة المصرية
النصر للثورة
المجد للشهداء
كل السلطة والثروة للشعب



القاهرة والجيزة: ٧ ش مراد - ميدان الجيزة
الأسكندرية: ١٦ ش جمال عبد الناصر - فيكتوريا
الدقهلية: الدراسات - مقابل شارع عبده معروف - المنصورة
الفيوم: ش السنترال - برج المعلمين - المدخل الخلفي للبرج

Site: www.RevSoc.Me
Facebook: eg.socialists
مركز الدراسات الاشتراكية - مصر
Twitter: @RevSocMe و @EgyStrikes و @EgyCapitalism
E-mail: Contact@RevSoc.Me